

الدرس الاول

السؤال الاول : وضع المقصود بالمالية العامة .

بأنها العلم الذي يدرس مجمل أنشطة الدولة بما يتوافر لها من مخصصات مالية بشأنها الإيرادي والإتفاقي ؛ بقية تحقيق أهداف المجتمع الإقتصادية ، والإجتماعية ، والمالية .

السؤال الثاني : تتكون المالية العامة من ثلاثة عناصر أساسية ، اذكرها؟

١- النفقات العامة ٢- الإيرادات العامة ٣- الموازنة العامة

السؤال الثالث : قارن بين الحاجات الخاصة والعامة

حاجات خاصة (فردية)	يوفرها الأفراد بأنفسهم	المأكل ، والملبس ، والمسكن
وحاجات عامة	توفرها الهيئات العامة في الدولة	التعليم ، والأمن ، والعدالة ، والصحة ، والنقل ، والمياه ، والإنارة ، وبناء المرافق العامة والمستشفيات

السؤال الرابع : يتطلب من الدولة توفير إيرادات بطرق عدة اذكرها؟

الضرائب ، والرسوم المتنوعة ، والقروض ، والمنح الخارجية

السؤال الخامس : **علل** : إعداد قائمة الموازن العامة لمقابلة نفقاتها العامة بإيراداتها العامة

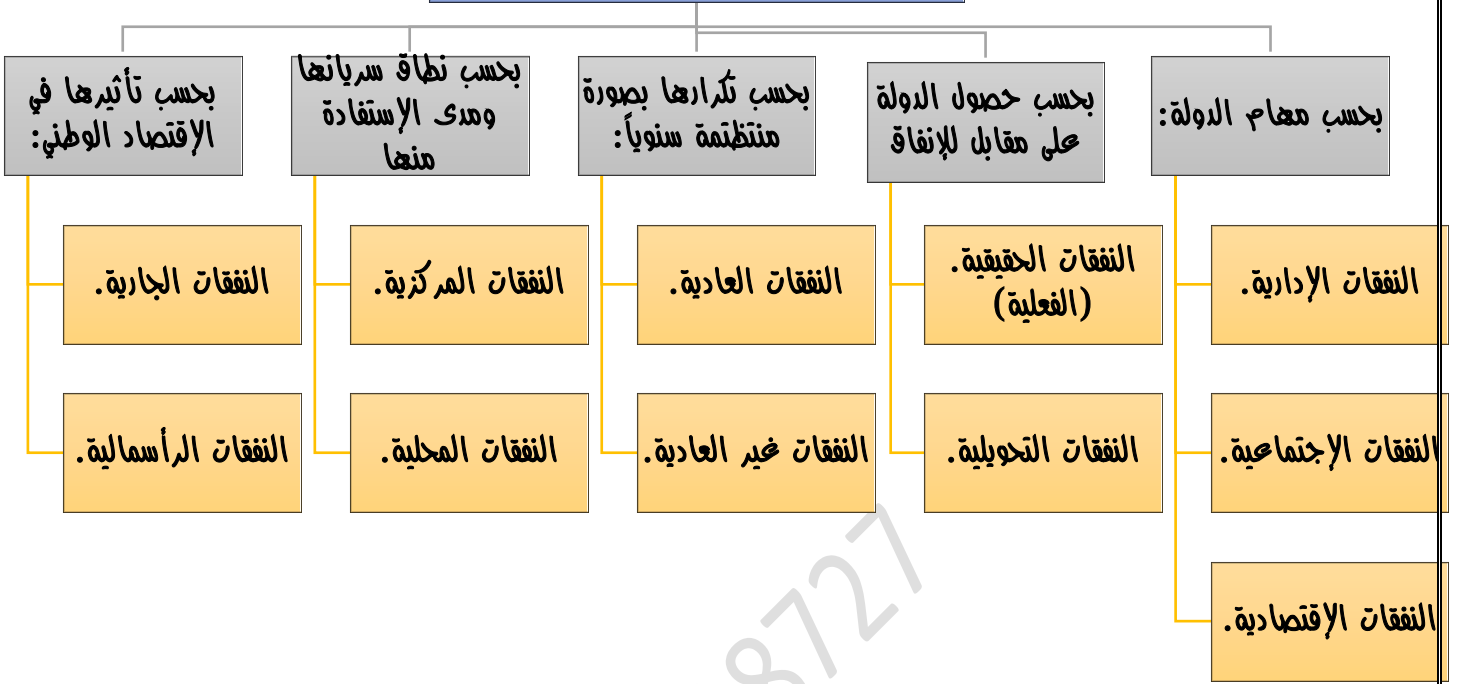
بهدف التحقق من توزيع الإيرادات بصورة تكفي الإنفاق السليم لتحقيق المنفعة العامة للمواطنين

السؤال السادس : يبين الجدول الآتي بعض الأمثلة على حاجات الإنسان المتعددة ، صنفها إلى حاجات خاصة وأخرى عامة.

الرقم	المثال	نوع الحاجة
١	الوجبات الغذائية اليومية لأفراد العائلة.	
٢	بناء مدرسة جديدة.	
٣	شراء ملابس شتوية.	
٤	شراء منزل جديد.	
٥	تأمين العلاج لمرضى السكري.	
٦	إقامة حواجز على الحدود الأردنية ؛ حفاظاً عليها من تسلسل الأعداء.	

الدرس الثاني

أنواع النفقات العامة



أنواع النفقات العامة بحسب مهام الدولة

أ - النفقات الإدارية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة على الإدارة العامة، والدفاع، والأمن، والعدالة، والتمثيل السياسي.

وأهمُّ بنود هذا النوع من النفقات هو الإنفاق العام على الدفاع الوطني،

مثل إنفاق الدولة على تجهيز الجيش وتدريب أفرادها ليمكنوا من الدفاع عن الوطن، وحماية الحدود الخارجية للدولة.

ب- النفقات الاجتماعية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة على خدمة المجتمع ممثلة في الرعاية الصحية، والتعليم، ونشر كَمِّ معين من الثقافة بين

الأفراد، عن تحقيق قدر محدد من التضامن الاجتماعي عن طريق تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود، والمبتعثين عن العمل.

ومن الأمثلة على هذا النوع: الإنفاق على بناء مركز صحي في منطقة معينة، وتقديم الخدمات الصحية لأفرادها.

ج- النفقات الاقتصادية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة على الاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الإقتصاد القومي بخدمات أساسية،

مثل: النقل والمواصلات، ومحطات توليد القوى الكهربائية، والري والصرف، إلى جانب دعم المشروعات العامة والخاصة اقتصادياً.

ومن الأمثلة على هذا النوع: الإنفاق على تعبيد الطرق، وتمديد شبكات الصرف الصحي.

أنواع النفقات العامة بحسب تكرارها بصورة منتظمة سنوياً

أ - النفقات العادية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة على نحوٍ مُتكرر، وبصفة دورية منتظمة كل سنة، مثل: رواتب الموظفين، وتكاليف صيانة

المباني والأجهزة العامة، ونفقات التعليم والصحة العامة. ولا يُشترط في هذه النفقات أن تكون ثابتة المقدار كل سنة لتوصف بالنفقات العادية، وإنما

يُكتفى بأن يتكرر نوعها في كل موازنة حتى لو اختلف مقدارها من وقت إلى آخر.

ب- النفقات غير العادية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة بصفة استثنائية لمواجهة ظروف اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية معينة، وهي لا تتكرر كل سنة بصفة دورية منتظمة كما في النفقات العادية، وإنما تظهر الحاجة إليها في الحالات الطارئة، مثل: الإنفاق على الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات؛ والحروب وغيرها التي قد تحدث في أوقات متباعدة تزيد على السنة؛ ما يُجتم على الدولة الإنفاق العام لإصلاح ما خلفه ذلك، مثل: إنشاء السدود، وبناء خزانات المياه

تنقسم النفقات العامة بحسب نطاق سريانها ومدى استفادة أفراد المجتمع كافةً منها إلى نوعين، هما:

أ- النفقات المركزية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة لإشباع حاجات أفراد المجتمع كافةً، وتتولى الحكومة المركزية القيام بها، مثل: الإنفاق على الدفاع، والأمن، والعدالة.

ب- النفقات المحلية: مبالغ نقدية تُنفقها الدولة لإشباع حاجات أفراد هيئة محلية معينة، وتتولى الهيئات المحلية مثل: (البلديات، ومجالس المدن) القيام بها، مثل: الإنفاق على إيصال مياه الشرب والكهرباء إلى المدن والمناطق والبلديات.

تنقسم النفقات العامة بحسب تأثيرها في الاقتصاد الوطني إلى نوعين، هما:

أ- النفقات الجارية: نفقات تُخصص للنشاط العادي الطبيعي للدولة؛ ما يتيح تسيير أنشطتها، وتسهيل أداء مهامها الجارية، مثل: الإنفاق العام على شؤون الأمن والدفاع، والرواتب والأجور، وصيانة المباني الحكومية ومعدات المكاتب، وفوائد الدين العام، ومدفوعات الدعم والإعانات.

ب- النفقات الرأسمالية: نفقات تُخصص للاستثمار في المشروعات الإنتاجية؛ بُعْيةً تجاوز المشكلات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الأردني، ولا سيما مشكلة البطالة، إضافةً إلى النفقات العامة المقدّمة لتجهيز بعض المؤسسات العامة.

عرف النفقات العامة: المبالغ النقدية التي تُنفقها الهيئات العامة للدولة لإشباع حاجات المواطنين العامة بما يضمن تحقيق النفع العام.

يُشترط في النفقات العامة توافر العناصر الأساسية الثلاثة الآتية:

١- الاقتصاد على المبالغ النقدية:

تستخدم الدولة النقود في النفقات العامة، اما ما تُقدّمه الدولة من مزايا وخدمات؛ سواء أكانت عينية مثل السكن المجاني، أم شرفية مثل منح بعض الأفراد الأوسمة والألقاب، فلا يُعدُّ من النفقات العامة؛ إذ تكون فقط في وصرة مبالغ نقدية تُنفقها الدولة في حالات عدّة، منها:

أ- دفع ثمن السلع والخدمات اللازمة لتسيير شؤون المرافق العامة.

ب- دفع أجور العاملين في القطاع العام.

ج- إن شاء المشروعات الاستثمارية التي تتولاها الدولة.

د- منح المساعدات والإعانات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المختلفة.

٢- الإشراف من الهيئات العامة المُمثلة للدولة:

يعني أنّ جميع المبالغ التي يُنفقها الأشخاص بصفتهن الطبيعية أو الاعتبارية هي نفقات خاصة لا تندرج ضمن النفقات العامة، حتى لو كان هدفها تحقيق خدمات عامة، مثل قيام شخص بالإنفاق النقدي اللازم لبناء مدرسة، أو مستشفى، أو مسجد مثلاً

٣- تحقيق النفع العام:

التي لا تهدف إلى ذلك إنما هي نفقات غير عامة.

اهداف النفقات العامة ؟

أ - توفير الدولة أو هيئاتها العامة حاجة عامة نيابةً عن الأفراد بهدف تحقيق نفع عام،

مثل: (١) إن شاء وزارة التربية والتعليم المدارس في بعض المناطق (٢) تقديم وزارة الصحة العلاج لجميع الأفراد الذين يعانون بعض الأمراض المزمنة.
ب- ترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين؛ أي شمول المنفعة العامة للأفراد كافةً. وهذا يعني أن الاقتصار على تحقيق مصالح خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية ليس من النفقات العامة. فمثلاً إنفاق الدولة على إنشاء الحدائق العامة في مناطق مختلفة يُعدُّ من النفقات العامة التي تنال الموافقة عليها. وفي المقابل، ف إنَّ إنفاق الدولة على إنشاء حديقة خاصة في منطقة معينة لخدمة أفرادها دون غيرهم لا يُعدُّ من الإنفاق العام، ولا يُمكن الموافقة عليه

ما المقصود الإيرادات العامة: المبالغ النقدية التي تُحصلها الدولة من مصادر مختلفة لتأمين نفقاتها العامة.

ما المقصود الإيرادات الاقتصادية ؟ هي المبالغ النقدية التي تدخل خزانة الدولة نتيجة استثمارها في الأموال والمنشآت التي تمتلكها بوصفها شخصاً اعتبارياً؛ إذ تمتلك الدولة العديد من الأموال والمنشآت التي تستثمرها في أنشطة تُدرُّ عليها دخلاً عاماً، مثل: الأنشطة التجارية، والصناعية، والزراعية، والسياحية، في ما يُعرف بدخل أملاك الدولة.

ينقسم دخل أملاك الدولة إلى قسمين، هما:

أ - إيرادات أملاك الدولة العام: مبالغ نقدية تحصلها الدولة من استثمارها في المنشآت والعقارات، بما يُحقِّق النفع العام،

مثل: إنشاء الطرق وتعبئتها، وبناء المستشفيات، وإنشاء السدود والمدارس؛ إذ يستفاد من هذه المبالغ في تقديم الخدمات العامة للمجتمع من دون مقابل، غير أنَّها أحياناً تُوفَّر إيراداً عاماً للدولة، مثل: الرسوم الرمزية التي تُدفع عند زيارة المتاحف والأماكن الأثرية والمرافق العامة. وبوجه عام، ملاحظة: لا يحق للدولة التصرف في إيرادات أملاك الدولة العام بالبيع أو المبادلة، ولكن يُمكنها الاستفادة منه في تحصيل أموال (بوصفها إيرادات عامة) لقاء استخدام المنشآت والعقارات والمرافق العامة.

ب- إيرادات أملاك الدولة الخاص: مبالغ نقدية تحصلها الدولة من المشروعات الإنتاجية التي تمتلكها وما ينجم عنها من إيرادات عامة، أو دخل عام لها، وهي تتمثل في الأشكال الثلاثة الآتية:

- الإيرادات الناتجة من الأملاك العقارية للدولة: مبالغ نقدية تُحصلها الدولة من تأجيرها لممتلكاتها، مثل: الأراضي الزراعية، والغابات.
- الإيرادات الناتجة من الأملاك الصناعية والتجارية للدولة: مبالغ نقدية تُحصلها الدولة من أرباح المنشآت والمشروعات الصناعية والتجارية التي تمتلكها، مثل أرباح مؤسساتها الصناعية التي تقوم على استغلال الموارد، وزيادة الإنتاجية والمردود، كما في مصانع الحديد والأخشاب.
- الإيرادات الناتجة من الأملاك المالية للدولة: مبالغ نقدية تُحصلها الدولة من الأرباح التي تُدرُّها أسهم الشركات المملوكة لها، مثل: مصفاة البترول، ومصنع الأسمنت.

ما المقصود الإيرادات السيادية ؟

هي المبالغ النقدية التي تُحصلها الدولة جبراً من مواطنيها بحكم حقها في السيادة والحكم والسلطة، وبحكم مواظنتهم وانتمائهم إليها، وتتمثل أهمُّ هذه الإيرادات في ما يأتي: (الضرائب ، الرسوم ، الغرامات)

أ - الضرائب: هي مبلغ من المال تقتطعه الدولة مباشرةً من الأفراد، و تُحصله من المُكلَّفين (سواء أكانوا طبيعيين، أم معنويين) بصورة إجبارية نهائية من دون مقابل؛ للوفاء بما تتطلبه النفقات العامة. والأصل في هذه الضرائب أن تكون نقدية، ولكنَّها قد تكون عينية كما في ضريبة التركات.

تُصنَّف الضرائب إلى نوعين، هما:

- الضرائب المباشرة: ضرائب لا يُمكن انتقال عبئها بصفة كلية، والمُكلَّف بها هو الذي يتحمَّلها بصورة كاملة

وهي نوعان: (١) الضرائب على الدخل، مثل الضريبة التي تُفرض على الرواتب والأجور والعلاوات والأرباح ومكاسب مختلف أنواع التجارة والأعمال، (٢) الضرائب على رأس المال؛ أي ما يملكه الفرد من أموال عقارية مثل الأراضي، أو أموال منقولة في لحظة زمنية معينة.

- الضرائب غير المباشرة: ضرائب يدفعها المكلف مؤقتًا، ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر.

وهي ثلاثة أنواع:

- (١) الضرائب على الاستهلاك، أو الإنفاق، أو ما يُعرف بضريبة المبيعات، مثل: الضرائب الجمركية على السلع عند دخولها حدود الدولة أو خروجها منها.
- (٢) ضرائب الإنتاج على السلع المنتجة التي قد تفرضها الدولة على أي مرحلة من مراحل الإنتاج، أو بعد إنتاج السلع بصورتها النهائية.
- (٣) الضرائب على التداول التي تُفرض عند انتقال الثروة والعقارات من شخص إلى آخر، أو عند تداول الأموال بطريقة تحرير المستندات، مثل: العقود، والشيكات، وفواتير الشراء، وذلك بإلصاق الطابع على تلك المحررات، أو عند كتابة الاستدعاءات.

ب- الرسوم: مبالغ نقدية تُحصلها الدولة ممن يتلقون خدمات معينة تعود عليهم بنفع خاص، وتنطوي على منفعة عامة، مثل: رسوم استخراج شهادات الميلاد، وجواز السفر، ووثيقة إثبات الشخصية، وغير ذلك من الوثائق الرسمية.

ج- الغرامات: مبالغ نقدية تُحصلها الدولة من الأفراد الذين يرتكبون مخالفات قانونية؛ عقوبة لهم، ولكنَّ حصيلتها غير ثابتة، ويصعب التنبؤ بها؛ نظرا إلى ارتباطها بعدد المخالفات المرتكبة، مثل غرامات التأخر في ترخيص المركبات ضمن مدَّة زمنية محددة.

ما المقصود إيرادات عامة أخرى ؟ هي المبالغ النقدية التي تُحصلها الدولة لسدِّ العجز في موازنتها، ومن أهمها:

أ - القروض العامة: مبالغ نقدية تقترضها الدولة من جهات داخلية، مثل: البنوك، والمؤسسات المختلفة؛ أو من جهات خارجية، مثل: الدول العربية، والدول الأجنبية.

ب- الإصدار النقدي: عملية يقوم بها البنك المركزي لإصدار النقود عن طريق تحويل بعض الأوصال الحقيقية التي تمتلكها الدولة إلى وحدات نقد قانونية يضخُّها في السوق للتداول في صورة مدفوعات حكومية (نفقات) لقاء أجور موظفي الدولة ومشترياتهم من السلع والخدمات. تُفضي هذه الطريقة إلى ظهور ما يُسمى التضخم المالي.

التضخم المالي: وهو زيادة كمية النقود أو وسائل الدفع التي تؤدي إلى زيادة الطلب على نحو يفوق العرض؛ ما يُسبب ارتفاعًا في مستوى الأسعار، وانخفاضًا في قيمة النقود، ثم انخفاض حجم الاستهلاك.

ملاحظة: وهذا الإجراء يفيد الدولة؛ إذ إنَّ الزيادة النقدية كُمنَّت الدولة من تأمين نفقاتها العامة، أو التمويل في الاستثمارات العامة.

ما المخاطر التي تدرَّب على إصدار النقد ؟

١- انخفاض القوَّة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

٢- انخفاض احتياطي الدولة من العملات الصعبة؛ ما يُضعف الثقة بالإنتاج القومي

٣- ارتفاع ثمن الصادرات في الأسواق العالمية؛ ما يُفقد القدرة على المنافسة.

٤- هروب الأموال الأجنبية من البلاد، وعدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها.

ملاحظة: لذا يتعين على الدولة توخِّي الحذر عند اضطرارها إلى استعمال الإصدار النقدي مصدرًا للإيرادات العامة، وعدم اللجوء إلى ذلك إلا في حالات الضرورة؛ لما يترتب عليه من ارتفاع نسب التضخم التي تُؤثِّر سلبًا في حياتها الاقتصادية.

ج- المنح الخارجية: مبالغ تحصل عليها الدولة من دول أخرى لإنشاء مشروعات استثمارية هادفة؛ بُعِيَّة تحسِّن أوضاع الدولة، وتأمين نفقاتها العامة، وتحقيق النفع العام للأفراد كافةً.

الموازنة الشخصية: خطة مالية يُعدها الشخص بنفسه؛ لبيان الإيرادات المقدّرة، و أوجه إنفاقها، وفق برنامج مُحدد؛ لتحقيق أهداف معينة خلال مدّة زمنية لاحقة محددة.

موازنة المؤسسات:

لا يقتصر إعداد الموازنة على الأفراد، و إنما يشمل ذلك المؤسسات؛ إذ تُعدُّ المؤسسات المختلفة موازنتها التقديرية الخاصة بها، بحيث تُقدّر إيراداتها، وكيفية إنفاقها، ويحدد أوجه صرفها؛ لتتمكّن من إدارة إيراداتها بصورة صحيحة. وفي ما يأتي مثال يُوضح كيفية إعداد موازنة المؤسسة فادي:

موازنة مؤسسة فادي			
المصروفات	المبلغ	الإيرادات	المبلغ
مصروف أجور العمال	٦٠٠٠٠	إيرادات المبيعات	١٠٠٠٠٠
مصروف الكهرباء	٣٥٠٠	إيرادات الاستشارات الهندسية	٥٠٠٠
مصروف المياه	١٥٠٠	إيرادات الاستشارات الفنية	٣٥٠٠
مصروف الهاتف والإنترنت	٤٠٠	إيرادات اشتراكات الزبائن	٩٠٠٠
مصروف أجور التوزيع والنقل	٦٧٠٠		
مصروف إيجار المحل	٧٥٠٠		
المصروفات الإدارية والعمومية	٤٥٠٠		
مصروف الصيانة	٥٤٢٠		
إجمالي المصروفات	٨٩٥٢٠	إجمالي الإيرادات	١١٧٥٠٠

يبيّن ممّا سبق أنّ إجمالي الإيرادات المتوقّعة ستبلغ ١١٧٥٠٠ دينار، و أنّ إجمالي المصروفات المتوقّعة ستبلغ ٨٩٥٢٠ دينارًا؛ ما يعني وجود فائض قيمته ٢٧٩٨٠ دينارًا، و أنّه يُمكن لفادي أن يستثمر هذا المبلغ في زيادة حجم الإنتاج، أو في أوجه أخرى.

ملاحظة: إذا زاد الإيراد يسمى فائض وإذا نقص يسمى عجز

هنالك ابعاد لمفهوم الموازنة العامة للدولة؟

- ١- تُمثّل خطة لبرنامج عمل الحكومة خلال سنة مُقبلة.
- ٢- تتضمّن تقديرات سنة قادمة لكلٍّ من عناصر الإنفاق العام التي تعتمد الدولة إنفاقها، ومصادر التمويل اللازمة للوفاء بها، تُمثّل في الإيرادات العامة.
- ٣- تشمل التقديرات في إطار خطة الحكومة لتحقيق الأهداف المختلفة للدولة.
- ٤- تُقرّها السلطة التشريعية للدولة (مجلس الأمة).

قارن بين الموازنة العامة والميزانية العمومية

الميزانية العمومية	الموازنة العامة	وجه المقارنة
بيان محاسبي يحدد المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة بعد انتهاء السنة المالية.	خطة لبرنامج عمل الدولة للسنة المقبلة.	المفهوم
تتضمن أرقامًا فعليةً لما تمتلكه المؤسسة من أصول ، وما عليها من التزامات بعد انتهاء السنة المالية.	تتضمن أرقاماً تقديريةً لما تعتمد الدولة إنفاقه، وما يُمكنها تحصيله من إيرادات في السنة المقبلة.	طبيعة الأرقام فيها
بيان مُلخص أعمال المؤسسة ، وما لها ، وما عليها في السنة الماضية .	تحقيق أهداف المجتمع.	الهدف من الإعداد

نشأة دائرة الموازنة العامة:

- أُسِّدَت مُهَمَّةُ إعداد الموازنة العامة في الأردن إلى وزارة المالية، مُتَمَلِّئَةً في قسم الميزانية العامة الذي ارتبط ارتباطاً مباشراً بوكيل وزارة المالية،
- شَكَّلت لجنة ملكية عام ١٩٦٠ م للنظر في القوانين والأنظمة المالية المعمول بها، وبخاصة ما تعلق منها بالموازنة العامة والحسابات المرتبطة بها، وقد درست اللجنة منهجية إعداد الموازنة العامة، وطرائق تصنيفها، وحددت أبرز عناصر الضعف فيها.
- وبعد سنتين تقريباً أُنشئت لجنة خاصة عملت على وضع مشروع قانون الميزانية العامة رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ م، الذي أُنشئت بموجبه دائرة الموازنة العامة التي يديرها مدير عام يرتبط بوزير المالية
- وبدءاً من السنة المالية ١٩٦٣ / ١٩٦٤ م، أخذت دائرة الموازنة العامة تُعدُّ قانون الموازنة العامة. ومنذ ذلك الوقت استمرت الدائرة في إدخال التحسينات على أسلوب إعداد الموازنة العامة، وتصنيف النفقات والإيرادات .
- وفي عام ٢٠٠٨ م، أُورِّقَ قانون تنظيم الموازنة رقم (٥٨) لسنة ٢٠٠٨ م، وبذلك دخلت الموازنة العامة مرحلة جديدة من التطوير والتحديث؛ إذ اعتمد الإطار المالي متوسط المدى، إضافةً إلى التوسع في تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج على مختلف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

في ما يأتي بعض المفاهيم والمصطلحات التي قد تُردُّ في الموازنة العامة للدولة:

- ١ - اللجنة الملكية: مجموعة من الأشخاص المتخصصين في مجال معين، يختارهم جلالته الملك، أو يُصادق عليهم بإرادة ملكية سامية.
- ٢ - الإطار المالي متوسط المدى: خطة مالية توضع لمرحلة قادمة مدتها ثلاث سنوات على الأقل: سنة مالية خاصة لسنة الموازنة العامة، وستان تأشيريتان مُقبِلتان لسنة الموازنة.
- ٣ - السنة التأشيرية: السنة التي تُستخدم مؤشراً للموازنة العامة للسنة المقبلة، وفيها يُقارن بين بنود الموازنة العامة لسنتين مُقبِلتين لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة الموازنة.
- ٤ - سنة الموازنة: السنة التي تُعدُّ فيها الموازنة العامة.
- ٥ - الدائرة الحكومية: أيُّ وزارة، أو دائرة، أو سلطة، أو هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.
- ٦ - الوحدة الحكومية: أيُّ هيئة، أو مؤسسة رسمية عامة، أو سلطة، أو مؤسسة عامة مستقلة مالياً أو إدارياً، وتدخل موازنتها ضمن موازنات الوحدات الحكومية.

أذكر مهام دائرة الموازنة العامة ؟

- ١ - إعداد الموازنة العامة للدولة، وموازنات الوحدات الحكومية.
- ٢ - إعداد نظام تشكيلات الوظائف وجداولها للدوائر والوحدات الحكومية بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والجهات الرسمية ذات العلاقة وفق القوانين والأنظمة النافذة.
- ٣ - متابعة تقييم أداء البرامج والمشروعات والأنشطة للدوائر والوحدات الحكومية، والتأكد أنها تحقق النتائج المنشودة بكفاءة وفاعلية لبلوغ أهدافها.
- ٤ - تقديم التوصيات بخصوص البيانات المالية الختامية المتعلقة بجميع الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء قبل إقرارها والموافقة عليها.
- ٥ - إعداد بيان مُفصل عن العمليات اللازمة لإقرار الموازنة العامة، وموازنات الوحدات الحكومية.
- ٦ - تقديم المشورة للدوائر والوحدات الحكومية في الشؤون المالية، وأيّ أمور أخرى ذات علاقة بمهامها.
- ٧ - مناقشة المتخصصين من الوزارات والوحدات الحكومية المعنية في مدى ملائمة الأهداف المؤسسية للأهداف الوطنية، ومؤشرات قياس الأداء للأهداف، وترتيب أولويات الإنفاق ضمن الموارد المالية المتوافرة.
- ٨ - التوصل إلى تصور إجمالي أولي لحجم الإيرادات والنفقات المقدَّرة للسنة المالية القادمة، ومقدار العجز المتوقَّع.

ما هي أهداف دائرة الموازنة العامة:

تتمثل أهداف دائرة الموازنة العامة في ما يأتي:

- ١ - تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد للمواطنين كافةً. ويُقصد بمعدلات النمو المستدام تحقيق أقصى ربح ممكن بما يضمن استدامة المشروعات، ثم تنمية الاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
- ٢ - تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات تطبيقاً لنهج اللامركزية. ويُعرف التوازن التنموي بأنه توزيع المشروعات التنموية على نحوٍ يُحقق العدالة بين مختلف المحافظات، ويكفل تنمية كلٍّ منها على قدم المساواة، بحيث لا تتركز إقامة المشروعات التنموية في بعض المحافظات على حساب محافظات أخرى.
- أما نهج **اللامركزية** فهو تفرد كل محافظة بإدارة شؤونها وحدها، واتخاذ القرارات المناسبة لتنميتها، والنهوض بمستوى معيشة أفرادها.
- ٣ - الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، وضبط عجز الموازنة عن طريق إنشاء نظام مالي فاعل وقليل المخاطر. ويُعرف الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي (أي الأسواق المالية، والمؤسسات الرئيسية، والنظام المؤسسي المالي) مُقاومًا للصدمات الاقتصادية، وقادرًا بفاعلية على أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في تسهيل العمليات الاقتصادية، وإدارة المخاطر، وترتيب المدفوعات.
- أما الاستقرار النقدي فيُقصد به الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار و سعر صرف الدينار، وتوفير هيكل أسعار فائدة مناسب يواكب التطورات الاقتصادية وتطورات أسواق المال العالمية.
- ٤ - تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، ومراعاة العدالة في توزيعها.

يتم إعداد الموازنة العامة للدولة بأربع مراحل، هي:

٤-مراقبة التنفيذ والتقييم

٣-التنفيذ

١- التحضير والإعداد ٢- الاعتماد والإقرار

أولاً: مرحلة التحضير والإعداد: خطواتها؟

- ١ - إصدار رئاسة الوزراء بلاغاً لمختلف الوزارات والدوائر الحكومية يتعلّق بإعداد الموازنة العامة، ويتضمّن الأسس والتعليمات التي يجب على الوزارات والدوائر الحكومية اتباعها، ومواعيد تقديم موازنتها لدائرة الموازنة العامة.
- ٢ - تَواصل دائرة الموازنة العامة مع الأشخاص المعنيين بإعداد الموازنة العامة في الوزارات والدوائر الحكومية، والطلب إليهم مراجعة الدائرة للحصول على بلاغ إعداد الموازنة، والنماذج المعتمدة لإعداد مشروعات موازنتها، استناداً إلى خطط عمل سنوية، تتضمن الرؤية، والرسالة، والأهداف، والبرامج المتعلقة بها، ومؤشرات قياس الأداء المراد تحقيقها في السنوات الثلاث القادمة، إضافةً إلى تقدير التكاليف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج. مثال:
- تضع وزارة الصحة موازنتها بناءً على ما ستحصله من إيرادات، وما ستنفذه من أنشطة وبرامج للسنة القادمة، ممثلةً في بناء مستشفيات ومراكز صحية جديدة، وصيانة المستشفيات والمراكز الصحية القائمة، وشراء أدوية وعلاجات، وتخصيص رواتب وأجور للعاملين في هذه المرافق الصحية، بحيث لا تتجاوز نفقاتها مجموع الإيرادات المخصصة لها (١٠ ملايين دينار مثلاً) ، ثم ترفعها إلى دائرة الموازنة العامة لدراستها واعتمادها.
- ٣ - طلب الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية من إداراتها المختلفة تقديم توقّعات ومقترحات عن أنشطتها و أعمالها للسنة المالية القادمة، ثم دراسة الإدارة العليا في كل وزارة أو دائرة هذه المقترحات، ومناقشتها، وإدخال أيّ تعديلات عليها وعلى المشروعات المقدمّة، ثم وضع مشروع نهائي للموازنة.

٤ - تسلّم دائرة الموازنة العامة من الوزارات والدوائر الحكومية مشروعات موازنتها، ثم دراسة المتخصصين في الدائرة هذه المشروعات، ثم مناقشة هذه الوزارات والدوائر ودائرة الموازنة العامة مدى ملاءمة الأهداف المؤسسية للأهداف الوطنية، ومؤشرات قياس الأداء للأهداف، وترتيب أولويات الإنفاق ضمن الموارد المالية المتوفرة.

٥ - بعد الانتهاء من مرحلة المناقشة، يُتوصل إلى تصور إجمالي أولي لحجم الإيرادات والنفقات المقدّرة للسنة المالية القادمة، ومقدار العجز المتوقّع (إن وُجد).

٦ - مراجعة الإيرادات والنفقات لتحديد الصورة النهائية لمشروع قانون الموازنة للعام القادم.

٧ - مناقشة وزير المالية ومدير الموازنة العامة مشروع الموازنة، و إدخال التعديلات اللازمة عليه، ثم اعتماد مشروع قانون الموازنة العامة.

٨ - استعراض الصورة الإجمالية للموازنة من جانب المجلس الاستشاري للموازنة، بناءً على تقييم الوضع المالي والاقتصادي للسنة الحالية، والأبعاد المتوقّعة للسنة القادمة.

٩ - رفع مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الوزراء؛ لدراسته، ومناقشته، و إدخال أيّ تعديلات عليه قد يراها مناسبة، وتنسجم مع الأهداف العامة للدولة، ثم وضع الموازنة في صورتها النهائية.

ثانيًا: مرحلة الاعتماد والإقرار.

تشمل هذه المرحلة اعتماد بنود مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره؛ ليصار إلى تنفيذه وفق الخطوات الآتية:

١ - إحالة مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة النهائي إلى مجلس الأمة قبل بداية السنة المالية بشهر واحد على الأقل.

٢ - قراءة وزير المالية خطاب الموازنة العامة الذي يتضمّن بيان المرتكزات الأساسية الواردة في مشروع قانون الموازنة، وسياسة عمل الحكومة وبرنامجهما في السنة المالية القادمة.

٣ - إحالة مجلس النواب مشروع قانون الموازنة العامة إلى اللجنة المالية والاقتصادية التي أنشأها المجلس؛ بُعِيَة دراسة القانون، ومناقشته مع المسؤولين في السلطة التنفيذية، ثم رفع التوصيات اللازمة لهذا المجلس.

٤ - عقد مجلس النواب جلسة خاصة لمناقشة مشروع قانون الموازنة، يحضرها رئيس الوزراء، والوزراء، ومن يرغب من عامة الشعب. وفيها تُقدّم اللجنة المالية والاقتصادية تقريرها الذي يتضمّن توصيات وملاحظات على مشروع قانون الموازنة العامة، ثم يُفْتَح باب المشاركة لمن يرغب من النواب في مناقشة مشروع القانون.

٥ - تقديم رئيس الوزراء ووزير المالية ردّ الحكومة على تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وملاحظات النواب التي أُثيرت في أثناء تلك الجلسة.

يحق لمجلس النواب أن يُنقِص من النفقات في بعض البنود بحسب ما يراه مُوافقًا للمصلحة العامة، ولكن ليس له أن يزيد على تلك النفقات. ولا يُقبَل في أثناء مناقشة الموازنة العامة أيّ اقتراح يُقدّم لإلغاء ضريبة موجودة، أو فرض ضريبة جديدة، أو تعديل الضرائب المقرّرة بالزيادة أو النقصان وفقًا لأحكام الدستور.

٦ - تنظيم عملية الاقتراع على مشروع قانون الموازنة العامة بعد الاستماع إلى ردّ الحكومة. وفي حال موافقة مجلس النواب على مشروع القانون، فإنّه يُحال إلى مجلس الأعيان الذي يحيله إلى لجنته المالية والاقتصادية؛ لدراسته، ثم كتابة تقرير عنه في جلسة خاصة تُعقد لمناقشته، وتُتبع فيها الإجراءات نفسها التي أتبعَت في مجلس النواب.

٧ - بعد إقرار مجلس الأعيان لمشروع قانون الموازنة العامة، ف إنّه يعاد إلى الحكومة التي ترفعه إلى جلالة الملك لإقراره، و إصدار الإرادة الملكية بالموافقة عليه، ليصبح قانونًا ساري المفعول، يُعمل به بدءًا بتاريخ ١ / ١ من كل سنة مالية.

ثالثاً: مرحلة التنفيذ.

تتضمن هذه المرحلة بيان أوجه صرف الموازنة العامة وفقاً للخطوات الآتية:

- ١ - إصدار بلاغ يفيد بتنفيذ مشروع قانون الموازنة العامة عن طريق نشره في الجريدة الرسمية.
- ٢- إعداد دائرة الموازنة العامة أمراً مالياً عاماً يُصدره وزير المالية، وتعتمده الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية أساساً للإنفاق من بند النفقات الجارية، بحسب المخصصات الجارية المرصودة في قانون الموازنة العامة، مثل إعداد أمر مالي عام صادر عن وزير المالية، يقضي بصرف (١٠) ملايين دينار -مثلاً- لوزارة الصحة؛ بُعِيَة تنفيذ مشروعاتها و أنشطتها وبرامجها.
- ٣- إصدار وزير المالية تعميماً للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية، يُحدّد فيه المسؤول عن الإنفاق ومراقبة المخصصات المعتمدة لكلٍ منها، مثل إصدار وزير المالية تعميماً لوزارة الصحة، يقضي بأن يُمثّل وزير الصحة و أمين عام دائرة الموازنة العامة وديوان المحاسبة في وزارة المالية الجهة المسؤولة عن تنفيذ الإنفاق ومراقبة المخصصات المعتمدة لوزارة الصحة.
- ٤- تزويد الدوائر الحكومية دائرة الموازنة العامة بالأوامر المالية التي تتضمن رقم المشروع، واسمه، والمادة الدالّة عليه في الموازنة الرأسمالية، والمخصصات المرصودة، والمبلغ المطلوب، مثل تزويد وزارة الصحة دائرة الموازنة العامة بأمر مالي قيمته مليونان دينار لبناء مستشفى جديد في إحدى المناطق، وتنفيذ أمر الصرف.
- ٥- تدقيق لحمل الموازنة الأمر المالي، ثم تصديق وزير المالية عليه بناءً على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة.
- ٦- إرسال نسخ من الأمر المالي لوزارة المالية، وديوان المحاسبة، والدوائر المُتخصّصة، والاحتفاظ بنسختين منه في دائرة الموازنة العامة.
- ٧- إصدار الحوالات المالية شهرياً بحيث تشمل جميع بنود الموازنة العامة؛ بُعِيَة الإنفاق على المشروعات والأنشطة المقترحة في الموازنة العامة، وتبلغ قيمتها في المثال السابق مليوني دينار تُخصّص لبناء مستشفى جديد.
- ٨- تدقيق لحمل الموازنة الحوالات المالية، ثم تصديقها من مدير عام الموازنة العامة. في حال وجود استفسار عن مشكلة معينة، أو طلب معالجة لأيّ عجز في مخصصات المواد، أو طلب نقل مخصصات بند إلى بند آخر، أو طلب مخصصات إضافية من الجهات الحكومية المعنية في أثناء تنفيذ الموازنة؛ فإنّها تلجأ إلى دائرة الموازنة العامة التي تنظر في هذا الاستفسار، وتردّ عليه.

رابعاً: مرحلة مراقبة التنفيذ والتقييم.

- تتضمن هذه المرحلة مراقبة عملية تنفيذ الموازنة العامة؛ بُعِيَة التحقق من أنّ عملية التنفيذ تُطبّق وفقاً لما تمّ تقديره وتخصيصه في البنود جميعها، وتحديد أيّ انحرافات؛ ليصار إلى معالجتها في الوقت المناسب.
- تُسند مهمة الرقابة بصورة أساسية إلى السلطة التشريعية مُتملّة في جلاله الملك ومجلس الأُمّة (مجلس الأعيان والنواب)؛ إذ تتولى هذه السلطة عملية المراقبة والتقييم لما نُقَد من مشروعات تضمنتها قوانين الموازنة للسنوات السابقة، فضلاً عن التحقق من التزام السلطة التنفيذية بأسس التحصيل والإنفاق اعتماداً على تقارير دورية تُرسلها إدارات مُتخصصة متمثلة في ما يأتي:
- ١- دائرة الموازنة العامة: يُعهد إلى هذه الدائرة مراقبة تنفيذ بنود الموازنة العامة عن طريق إجراءات عدّة، منها:
 - أ - التحقق من أنّ المسؤولين عن الإنفاق والمفوضين بالتوقيع في الوزارات والدوائر المعنية هم الذين يُوقعون على الحوالات، والأوامر المالية، ومستندات الالتزام.
 - ب- تدقيق الأوامر المالية الشهرية، والتحقق من مطابقتها للقوانين والأنظمة، ولفت انتباه الوزارات والدوائر إلى عدم تجاوز المخصصات الواردة في الحوالات المالية، و إعلام الإدارة في حال وجود عجز في الموقف المالي.

- ٢- وزارة المالية: تتولى هذه الوزارة مراقبة تنفيذ الموازنة بمتابعة تطبيق الأنظمة المالية، والتحقق من أن النفقات لا تتجاوز حدوداً مخصصاتها، وأنها تُصرف في الأوجه التي رُصدت لها، وذلك بإنشائها وحدات للرقابة المالية في كل وزارة أو دائرة، تضم موظفًا أو أكثر من موظفي وزارة المالية. إلى جانب مراقبة مديرية الحسابات العامة في الوزارة أوجه الإنفاق عن طريق التقارير الشهرية التي تُرسلها الوزارات والدوائر إليها، وتتضمن ما أنفقته شهرياً من مخصصات، وما حصلته من إيرادات، وما صرفته من نفقات على مدار السنة، ومقدار الوفر أو العجز الفعلي في هذه السنة.
- ٣- ديوان المحاسبة: يت ديوان المحاسبة مراقبة تنفيذ الموازنة العامة وفقاً للقوانين والأنظمة المعتمدة في الدولة.

بنود قانون الموازنة العامة للدولة:

- ١- نص تصديق ملك المملكة الأردنية الهاشمية على قانون الموازنة العامة للسنة المالية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور الأردني.
- ٢- صدور الإرادة الملكية السامية بإقرار قانون الموازنة العامة، وإضافته إلى قوانين الدولة.
- ٣- المسمى الخاص بقانون الموازنة العامة، مثل قانون الموازنة العامة رقم (١) للسنة المالية ٢٠١٩ م.
- ٤- بيان تاريخ العمل بقانون الموازنة العامة (١ / ١ / ٢٠١٩ م مثلاً).
- ٥- حجم التمويل المقدّر لقانون الموازنة العامة، وأوجه إنفاقه.
- ٦- تقدير الإيرادات والنفقات العامة لقانون الموازنة العامة في أثناء السنة المالية.
- ٧- البنود الأساسية للتعليمات والإجراءات القانونية الممثلة لقانون الموازنة العامة، وما يترتب عليها من أحكام.
- ٨- الجداول المرفقة، مثل: جدول خلاصة الموازنة العامة للدولة في سنة إعداد الموازنة، وجدول إجمالي الإيرادات العامة للدولة ومصادرها في السنة المالية، وجدول إجمالي النفقات العامة وتفصيلها.

في ما يأتي خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية 2018

خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٨ م (بالدينار)			
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	الإيرادات		النفقات
٧,٧٥٤,٠٠٠,٠٠٠	الإيرادات المحلية	٨,٢٨٢,٩٦٧,٠٠٠	النفقات الجارية
٥,٦٥١,٠٠٠,٠٠٠	الإيرادات الضريبية	٢,٢٥٢,٨٢٠,٠٠٠	الجهاز المدني
٢,١٠٣,٠٠٠,٠٠٠	الإيرادات غير الضريبية	١,٢٩٤,٢٥٩,٠٠٠	الجهاز العسكري
		١,٢٧٤,٨١٨,٠٠٠	جهاز الأمن والسلامة العامة
		٣,٣٨٧,٩٧٠,٠٠٠	النفقات الأخرى
٨٠٦,٨٩٠,٠٠٠	المنح الخارجية	١,٤٢٤,٩٨٩,٠٠٠	النفقات الرأسمالية
		٢٧٨,٩٠٨,٢٢٥	مشروعات مستمرة
		٨١٤,٨٨٢,٦٠٥	مشروعات قيد التنفيذ
		٣٣١,١٩٨,٠٧٠	مشروعات جديدة
٨,٥٦٠,٨٩٠,٠٠٠	مجموع الإيرادات العامة	٩,٨٠٧,٩٥٦,٠٠٠	مجموع النفقات العامة
١,٢٤٧,٠٦٦,٠٠٠	عجز الموازنة		

المطلوب:

- ١- ما العناصر التي تتكون منها الموازنة العامة ؟ الإيرادات العامة والنفقات العامة
- ٢- كم بلغ مجموع الإيرادات ؟ ٨,٥٦٠,٨٩٠,٠٠٠
- ٣- كم بلغ مجموع المصروفات ؟ ٩,٨٠٧,٩٥٦,٠٠٠
- ٤- كم بلغ حجم عجز الموازنة؟ ١,٢٤٧,٠٦٦,٠٠٠
- ٥- جد ما يلي :
 - أ- نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات المحلية؟
يعني الإيرادات الضريبية تقسم الإيرادات المحلية (٧,٧٥٤,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ٥,٦٥١,٠٠٠,٠٠٠) = ٧٢.٨٩%
 - ب- نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة؟
يعني الإيرادات الضريبية تقسم الإيرادات العامة (٨,٥٦٠,٨٩٠,٠٠٠ ÷ ٥,٦٥١,٠٠٠,٠٠٠) = ٦٦%
 - ج- نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الإيرادات المحلية ؟
يعني الإيرادات غير الضريبية تقسم الإيرادات المحلية (٢,١٠٣,٠٠٠,٠٠٠ ÷ ٧,٧٥٤,٠٠٠,٠٠٠) = ٢٧.١%
 - د- نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الإيرادات العامة ؟
 - هـ - نسبة الإيرادات المحلية إلى الإيرادات العامة؟
 - و- نسبة المنح الخارجية إلى الإيرادات العامة؟
 - ز- نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة؟
 - ح- نسبة النفقات الرأسمالية إلى النفقات العامة؟
 - ع- ماذا تستنتج من تلك النسب؟

الوحدة الثانية

0788118727

الشمول المالي: تمكين (أو دمج) الفئات المهمشة ماليًا، أو ذوي الدخل المالي المنخفض الذين لا يُسمح لهم بالمشاركة في عمليات الجهاز المصرفي، من التعامل مع الجهاز المصرفي.

يمتاز الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرائق السهلة البسيطة، وبأقل التكاليف.

الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي: خريطة طريق تهدف إلى تنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات الوطنية الشاملة والمعززة للنمو الاقتصادي، وهي مُوجَّهة إلى غير المخدمين ماليًا من الأفراد والمؤسسات، أو المخدمين بصورة محدودة، ولا سيما الشباب، وهم عماد الوطن ومستقبله، واللاجئين، وضيوف الوطن، والنساء؛ لتمكينهن ماليًا، وتعزيز مشاركتهن الاقتصادية.

ما هي مسوغات تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وتطويرها في المملكة الأردنية الهاشمية:

١- النسبة المرتفعة للأشخاص المُستبعدين ماليًا:

بناءً على الدراسة التشخيصية التي أعدها البنك المركزي الأردني عام ٢٠١٧ م، ف إنَّ ٦٧ % من الأردنيين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية استنادًا إلى نسبة امتلاك الحسابات، و إنَّ ٣٨ % من البالغين مُستبعدين من أيِّ خدمات مالية رسمية تبعًا لظروف مُتعلِّقة بمناطق سكنهم، ويُعدهم عن الأماكن التي تتوفر فيها الخدمات المالية.

٢- وجوب الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

سُتسهم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع الأردني في المملكة بما يُؤايم خطة تحفيز النمو الاقتصادي.

ما هي الإجراءات الواجب اتباعها لتحقيق هذه المساواة، وتوفير المستوى المعيشي الأفضل للفئات المُستهدفة:

أ - إيجاد مصادر جديدة كافية للتمويل، وتوفير مجموعة من الخدمات المالية للشركات

الصغيرة والمتوسطة على نحو يُسهم في إيجاد مزيد من فرص العمل، وبخاصة لذوي الدخل المحدود، ونسبة كبيرة من الشباب المُتعطل عن العمل.

ب- تعزيز المساواة بين الجنسين بما يُسهم إيجابًا في النهوض بالإمكانيات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع.

ج- زيادة فرص الوصول والاستخدام للخدمات المالية الرسمية للجنس؛ ما يُضيق هُوَّة التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتعزيز اعتمادهم على أنفسهم، وتمكينهم من الإسهام في النشاط الاقتصادي.

د- إيصال مختلف الخدمات المالية إلى مناطق المملكة جميعها، بما في ذلك المناطق النائية؛ ما يُضيق هُوَّة التفاوت في وصول الخدمات المالية إلى مختلف أنحاء المملكة.

حماية المُستهلك المالي: حصول مُستهلكي الخدمات المالية والمصرفية على كامل حقوقهم من دون انتقاص، بوجود إطار تشريعي يُنظِّم

العلاقة بين البنوك والمؤسسات المالية ومُستهلكي هذه الخدمات، في إطار واضح من العدالة والشفافية، مع ضمان وجود طرائق فاعلة لمعالجة الشكاوى.

المبادئ العامة لحماية المُستهلك المالي:

١- التصميم والتقديم الملائم للخدمات: يجب على مُزوِّد الخدمة وضع إجراءات واضحة و محددة للتعامل مع المُستهلكين الماليين، وتضمينها سياساته العامة والائتمانية، ومراعاة المتطلَّبات الخاصة بالمُستهلكين الأصحاء وذوي الحاجات الخاصة عند تقديم الخدمات المصرفية والمالية.

٢- التسعير المسؤول: يتبع على مُزوِّد الخدمة تسعير الخدمات المالية والمصرفية للمُستهلكين الماليين على أساس المساواة، وبناء التسعير على أسس واضحة ومسؤولة تضمن مراعاة شرائح المجتمع جميعها.

٣- إيجاد طرائق فاعلة لمعالجة الشكاوى: يُوفّر البنك المركزي الأردني مختلف السبل والوسائل الممكنة التي تتيح للمستهلكين الماليين تقديم الشكاوى بكل يسر وسهولة عن طريق مُزوّد الخدمة، وتحليل هذه الشكاوى في دائرة حماية المستهلك المالي بالبنك المركزي الأردني، واتخاذ الإجراءات اللازمة.

٤- التعامل مع المُستهلكِ الماليِّ بعدالة و شفافية: يُحظَر على مُزوّد الخدمة استبعاد (أو تقييد) وصول الأشخاص إلى أيّ من الخدمات المالية والمصرفية لأيّ سبب، من دون وجود مُسوِّغ قانوني لذلك.

٥- الحفاظ على سرية المُستهلكِ الماليِّ وخصوصيته: يجب على مُزوّد الخدمة المحافظة على جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمستهلك المالي، وعدم استخدامها (أو مشاركتها) مع أيّ طرف من دون موافقة المستهلك (العميل) الخطية سلفاً، وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.

٦- حماية المُستهلكِ الماليِّ من الإفراط في المديونية: يجب على مُزوّد الخدمة حماية المستهلكين الماليين من مخاطر الإفراط في المديونية، وتقديم الخدمات المصرفية لهم استناداً إلى تقييم الملاءة المالية، ومدى قدرتهم على السداد.

الملاءة المالية: قدرة الأفراد أو الشركات على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها.

في إطار حرص البنك المركزي الأردني على

الاهداف التي يسعى لها البنك المركزي من انشاء دائرة حماية المستهلك ؟

١- حماية البنوك والمؤسسات المالية من مخاطر السمعة، والمخاطر القانونية؛ فقد أنشأ البنك المركزي دائرة تُعنى بحماية المستهلك المالي، ووضع الإطار المؤسسي لها، بحيث تتولى العمل على

٢- زيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية،

٣- وضع الضوابط اللازمة لتعزيز الشفافية والعدالة عند تعامل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي مع عملائها،

٤- مساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، واستقرار النظام المالي،

٥- حماية حقوق المتعاملين مع المؤسسات المالية و صونها. وتُعرّف هذه الدائرة باسم دائرة حماية المستهلك المالي.

حقوق المُستهلكِ الماليِّ

في ما يأتي أهمُّ حقوق المُستهلكِ الماليِّ التي يكفلها البنك المركزي الأردني، ويجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بها:

١- المعاملة بعدل و إنصاف: بعدل و أمانة و إنصاف في جميع مراحل العلاقة بينهما، بحيث يكون ذلك جزءاً لا يتجزأ من ثقافة البنك والمؤسسة المالية. ويتبع على البنك والمؤسسة المالية أيضاً إيلاء بعض الحالات الخاصة الاهتمام اللازم، مثل: محدودي الدخل، ومحدودي التعليم، وكبار السن، وذوي الحاجات الخاصة.

٢- الإفصاح والشفافية: يجب تزويد المستهلكين الماليين بجميع المعلومات المتعلّقة بالخدمات المقدّمة (مثل: القروض، وبطاقات الائتمان) على نحو واضح، ومختصر، وسهل الفهم، ودقيق، وغير مُضلل.

٣- التثقيف والتوعية المالية: يجب وضع برامج و آليات مناسبة لتطوير معارف المستهلكين الماليين، وتنمية مهاراتهم، ورفع مستوى الوعي لديهم، وتمكينهم من فهم المخاطر الأساسية، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المالية الصحيحة.

٤- حماية مصالح العميل: يجب الحرص على مصلحة المستهلكين الماليين، وجعلها هدفاً يسعى إلى تحقيقه على امتداد العلاقة بينهما؛ إذ يُعدُّ البنك (أو المؤسسة المالية) المسؤول الأول عن حماية مصالح المستهلكين المالية.

٥- الحماية من عمليات الاحتيال: يجب توفير طرائق رقابة ناجحة لحماية ودائع المستهلكين الماليين، ومدخراتهم، وغير ذلك من الأصول المالية. وكذلك استخدام أنظمة رقابية ذات مستوى عالٍ من الكفاءة والفاعلية للحفاظ على أصول المستهلك من عمليات الاحتيال، والاختلاس، و إساءة الاستخدام.

٦- حماية سرية بيانات المستهلك: يجب استخدام أنظمة رقابية متطورة ثوائف عملية جمع البيانات ومعالجتها، وتلتزم بما تضمنته القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة بخصوص حماية سرية المعلومات.

٧- معالجة الشكاوى: يجب توفير طرائق مناسبة تتيح للمستهلك المالي تقديم شكواه، وتمتاز بالوضوح والشفافية والفاعلية، بحيث يمكن معالجتها من دون تأخير وفق تعليمات البنك المركزي الأردني النافذة.

٨- توفير بيئة مناسبة للمنافسة: يجب توفير المناخ المناسب للمستهلكين الماليين، الذي يمكنهم من البحث عن أفضل الخدمات والمنتجات المالية، والمقارنة بينها، وتعرف مقدميها، وإمكانية التحويل بينها بسهولة ووضوح وكلفة معقولة.

أهم واجبات المستهلك المالي:

- ١- الصدق عند تقديم المعلومات: يتبع على المستهلك المالي أن يدي دائماً بالمعلومات الكاملة والدقيقة عند تعبئة أي نماذج خاصة بالبنك أو المؤسسة المالية التي يتعامل معها، وعدم إخفاء أي معلومات مطلوبة قد تكون مهمة لمصلحته أولاً، وتجنب ذكر أي تفاصيل غير صحيحة.
- ٢- القراءة الدقيقة لجميع المعلومات التي يقدمها البنك أو المؤسسة المالية الوثائق والمعلومات والعقود المتعلقة بأي خدمة أو منتج، ف إن ذلك يتضمن التفاصيل الكاملة للالتزامات المترتبة على المستهلك المالي لقاء حصوله على الخدمة أو المنتج؛ لذا يتبع عليه أن يطلع على هذه المعلومات والالتزامات، ويتحقق من فهمها فهماً وافياً، وقدرته على الالتزام بها قبل التوقيع على أي منها.
- ٣- طرح الأسئلة: من المهم أن يسأل المستهلك المالي موظف البنك أو المؤسسة المالية عن أي بند غير واضح، أو شرط لم يفهمه جيداً. ويتبع على الموظف أن يجيبه بمهنية عن كل ذلك؛ ليتمكن من اتخاذ القرار المناسب وفقاً لحاجاته ووضعها المالي.
- ٤- تعرف كيفية تقديم الشكاوى: يتبع على المستهلك المالي أن يستفسر من البنك (أو المؤسسة المالية) عن الطرائق والوسائل المستخدمة في تقديم الشكاوى؛ فالبنك ملزم بتوفير تفاصيل ذلك، وبيان الإطار الزمني المحدد لها؛ لذا لا ينبغي للمستهلك المالي أن يتوانى عن استخدام هذه الخدمة عند الضرورة.
- ٥- استخدام الخدمة (أو المنتج) بموجب الأحكام والشروط: يتبع على المستهلك المالي أن يستخدم الخدمة (أو المنتج) وفقاً للأحكام والشروط المرتبطة بها، وذلك بعد الاطلاع عليها، وفهمها، والتأكد أنها تناسب حاجاته.
- ٦- إبلاغ البنك أو المؤسسة المالية عن أي عمليات غير معروفة: إذا اكتشف المستهلك المالي عمليات مجهولة، وغامضة، وغير معروفة في حسابه، فيجب عليه أن يسارع إلى إبلاغ البنك أو المؤسسة المالية عن ذلك.
- ٧- عدم الإفصاح عن المعلومات المصرفية: لا ينبغي للمستهلك المالي أن يُخبر أحداً ب أي تفاصيل عن حسابه المصرفي، أو أي معلومات أخرى مصرفية، أو شخصية دقيقة.
- ٨- الوكالة الرسمية: يتبع على المستهلك المالي توحي الحذر عند منح شخص ما وكالة رسمية لإنجاز معاملاته المالية، والتأكد أنه أهل لذلك قبل تفويضه بالتصرف في الشؤون المالية نيابة عنه.
- ٩- حق الحصول على نسخة من الوثائق: يجب على البنك أو المؤسسة المالية تزويد المستهلك المالي بنسخة من العقود والمستندات التي وقّعها، ويتبع على المستهلك المالي الاحتفاظ بها في مكان آمن.
- ١٠- تحديث المعلومات: يتبع على المستهلك المالي تحديث معلوماته الشخصية، بما في ذلك معلومات الاتصال، والحرص على تحديثها باستمرار في حال طلب البنك (أو المؤسسة المالية) ذلك، أو عند تغير أي منها، و سيكون مسؤولاً عن المعلومات التي لم يُرود البنك (أو المؤسسة المالية) بها.

وضع أهمية نشر الثقافة في القطاعات التالية :

١- التعليم المالي في المدارس: يساعد هذا النوع من التعليم الطلبة على

(أ) إدراك المبادئ الأساسية في المجال المالي والمصرفي

(ب) ونشر الوعي المجتمعي إدارة المدخرات والممتلكات الشخصية واستثمارها على الوجه الأمثل

(ج) تعرّف السلوكيات والأخلاقيات المتعلقة بالأعمال المالية، التي كُتبتهم من اتخاذ قرارات مالية فاعلة وصحيحة في حياتهم اليومية، ومستقبلهم العملي.

٢- التعليم المالي في مؤسسات التعليم العالي: يُوقّر هذا النوع من التعليم لطلبة الجامعات

تدريباً شاملاً على الأعمال المصرفية عامةً، وأعمال البنك المركزي الأردني بوجه خاص. وقد احتضن البنك المركزي الأردني صندوق الحسين للإبداع

والتفوق الذي تأسس برعاية جلالة الملك عبد الله الثاني - حفظه الله - عام ١٩٩٩ م، وتمّ تمويله من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية؛ إذ يسعى

الصندوق لتخطيط وتنفيذ مشروعات تهدف إلى تطوير جودة التعليم العالي والتعليم في الأردن، بوصف ذلك جزءاً من المسؤولية المجتمعية للجهاز

المصرفي والمؤسسات المالية.

٣- التعليم المالي للمرأة في المجتمعات الريفية: يهدف هذا النوع من التعليم إلى

(أ) تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق دمجها في أنشطة اقتصادية،

(ب) وضع الأساس للتنمية الاقتصادية المستدامة على نطاق واسع

(ج) تعزيزاً لقدرة الإدارة المالية، والاستقلال الاقتصادي للمرأة.

٤- الوعي المالي في مجال تطوير الأعمال: يهدف هذا النوع إلى

(أ) تعزيز الوعي المالي لدى الشباب من الجنسين، وتثقيفهم بمهارات الإدارة المالية، والاستقلال المالي

(ب) تحديد الأهداف المالية، وكيفية وضع الميزانية، وتحديد الأولويات وطرائق التمويل؛ ما يسهم إسهاماً فاعل في تطوير بيئة الأعمال والريادة.

٥- التعليم المالي في مكان العمل: يتضمّن هذا النوع من التعليم عقد محاضرات تثقيفية لموظفي المؤسسات والوزارات والبنوك في مختلف مجالات

المعرفة المالية والمصرفية.

٦- التعليم المالي عن طريق وسائل الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعي، وشبكة الإنترنت: يهدف هذا النوع من التعليم إلى

(أ) دعم استثمار شبكات التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت في نشر الثقافة المالية بين قطاعات المجتمع المختلفة

(ب) تعريفهم بكثير من المنتجات المالية، مثل المحافظ الإلكترونية.

أثر نشر الثقافة المالية المجتمعية في حماية المستهلك المالي:

١- إدراك المبادئ والمفاهيم الأساسية في المجال المالي والمصرفي، مثل: الوعي بمفهوم القرض، وأنواعه، وبطاقات الائتمان، وأنواعها، وأسعار الفائدة.

٢- إدارة المدخرات والممتلكات الشخصية، واستثمارها على النحو الأمثل؛ ما يسهم في تحسين مستوى دخل الفرد.

٣- زيادة فرص الاستفادة من المصادر والخدمات والتسهيلات المالية التي تُقدّمها البنوك والمؤسسات المالية على نحو يسهم في النمو الاقتصادي.

٤- زيادة الشمول المالي، وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في المملكة، بضمّ الفئات غير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية نتيجة

ظروف المكان أو غيرها.

طرائق نشر الثقافة المالية المجتمعية:

- ١- التعليم المالي في المدارس والجامعات.
- ٢- الإعلام السمعي والبصري والمكتوب، بما في ذلك استخدام برامج ومطويات إرشادية عن الخدمات المالية والمصرفية.
- ٣- استعمال مواقع التواصل الاجتماعي لتقديم شروح مبسطة ومفصلة لجميع الجوانب المالية التي تهم المجتمع.
- ٤- المطويات والكُتيبات الإرشادية الصادرة عن دائرة حماية المستهلك المالي.
- ٥- الأفلام القصيرة التي تُعزّز التثقيف المالي الإلكتروني في شبكات التواصل الاجتماعي، و شبكة الإنترنت.
- ٦- الندوات والمحاضرات التي تستهدف فئة معينة، أو قطاعات المجتمع كلها؛ سواء في الجامعات، أو المراكز الشبابية، أو الجمعيات الريفية.

الجهات التي يستطيع المواطن تقديم شكوى بحقها عن طريق البنك المركزي الأردني:

- ١ - البنوك.
- ٢ - شركات الصرافة.
- ٣ - شركات التمويل الأصغر.
- ٤ - شركات خدمات الدفع.

شروط تقديم الشكوى:

- يجب على العميل أولاً تقديم الشكوى للبنك (أو المؤسسة المالية) الذي يتعامل معه. وفي حال لم يُظهر البنك اهتمامًا بالشكوى، أو لم يقتنع العميل برّد البنك، ف إنّه يستطيع التقدّم بشكوى للبنك المركزي الأردني وفق الشروط الآتية:
- ١- ألا تكون الشكوى منظورة أمام القضاء، أو صدر في موضوعها حكم قضائي.
 - ٢- ألا تكون الشكوى على المؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي الأردني.
 - ٣- ألا تتعلق الشكوى بقضايا عمالية أو نقابية.
 - ٤- أن تتضمن الشكوى البيانات المطلوبة جميعها: اسم المشتكي، وعنوانه، ووسيلة الاتصال به، وموضوع الشكوى، والوثائق الداعمة لها.

طرائق تقديم العميل للشكوى عن طريق البنك المركزي الأردني:

- ١- الاتصال هاتفياً بدائرة حماية المستهلك المالي في البنك المركزي الأردني.
- ٢- إرسال الشكوى عن طريق الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني: www.cbj.gov.jo
- ٣- إرسال الشكوى إلى العنوان الآتي في البريد الإلكتروني: fcp@cbj.gov.jo
- ٤- الحضور شخصياً إلى المبنى الرئيس للبنك المركزي الأردني، أو إلى فرعيه في مدينتي إربد والعقبة، وتقديم الشكوى وفق النموذج الخاص المعدّ لهذه الغاية.

الاستقرار المالي: يشير الاستقرار المالي إلى الحالة التي يكون فيها الجهاز المالي والمصرفي قادراً على التصدي للأزمات المالية الداخلية

والخارجية، والاستمرار في أداء وظيفته المتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية، و أداء المدفوعات بكفاءة في حال وقوعها. علاقة الاستقرار المالي بالاستقرار الاقتصادي:

ملاحظات: إن سلامة القطاع المالي تُؤكّد قدرته على امتصاص الصدمات، والحيدّ من تداعياتها على الاقتصاد. فتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام الذي يُغني بالاستثمار الكامل للموارد الاقتصادية المتوافرة، وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛ يتطلّب وجود قطاع مالي متطور مستقر قادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المبتجعة القادرة على توفير مزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الإنتاجية أقصى ما يُمكن؛ لذا يُعدّ تحقيق الاستقرار في القطاع المالي نقطة الانطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

لا يقتصر مفهوم الاستقرار المالي فقط على كيفية التعامل مع الأزمات المالية وقت وقوعها، و إنما يمتد ليشمل تمكين الجهاز المالي من استيعاب هذه الأزمات وامتصاصها، والحيدّ من احتمالات وقوعها، وتقليص فرص انتقال تداعياتها إلى مُكوّنات الجهاز المالي المحلية الرئيسة، ثم إلى بقية الأجهزة الاقتصادية في الدولة.

أهم أركان الاستقرار المالي:

- ١- شمول مؤسسات الجهاز المصرفي تحت مظلة البنك المركزي الأردني الرقابية.
- ٢- استقرار المستوى العام للأسعار والأجور.
- ٣- استقرار سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
- ٤- توفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية.

أهم طرائق البنك المركزي الأردني في تحقيق الاستقرار المالي:

- ١- إرساء سياسة نقدية سليمة فاعلة في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي.
- ٢- مراقبة عمل الجهاز المصرفي في الأردن، ومدى التزامه بتعليمات البنك المركزي الأردني.
- ٣- وضع سقف لعمليات الائتمان.
- ٤- رفع سعر الفائدة أو تخفيضها تبعاً للتطورات في الأسواق العالمية والإقليمية.
- ٥- توجيه الحكومة إلى إصدار قرارات تحفيزية تدعم استقرار المستوى العام للأسعار، مثل: أسعار السلع، والعقارات.
- ٦- استحداث خدمة الاستعلام الائتماني للأفراد والمؤسسات المصرفية.

السياسة النقدية: الوسائل التي تستعملها الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي، ولاسيما عن طريق التعديل على إمدادات النقود، والائتمان، وسعر الفائدة؛ ما يؤدي إلى تحقيق معدل ونمو اقتصادي مرتفع، واستقرار الأسعار والأجور.

التقرير الائتماني: أداة استرشادية تساعد المؤسسات المالية المانحة التمويل على التحقق من ملاءة طالب التمويل، عن طريق تقديمه موافقة خطية للجهة الممولة للقيام بعملية الاستعلام الائتماني عنه، ويحق له الحصول على نسخة واحدة من تقريره الائتماني الصادر عن شركة المعلومات الائتمانية مرة واحدة كل سنة، ويحتوي التقرير الائتماني على معلومات مفصلة عن أي مُنتج ائتماني، مثل: القرض الشخصي، وقرض شراء سيارة، وقرض شراء عقار.

نظام الاستعلام الائتماني: نظام خاص بتجميع البيانات الائتمانية للأفراد والشركات ضمن مِصَّة بيانات إلكترونية خاصة تابعة لشركة استعلام ائتماني مُرْتَحَّصة، بحسب قانون المعلومات الائتمانية، من البنك المركزي الأردني بوصفه المُشْرِف على هذا القانون. تتيح هذه المِصَّة لمُؤَدِّي الائتمان

الخدمات التي يقدمها نظام الاستعلام الائتماني؟

- ١) إرسال بيانات عملائهم الائتمانية إلى النظام الخاص بشركة الاستعلام الائتماني؛ ما يُوفِّر للعملاء خدمة الاستعلام عن الأفراد والشركات لأغراض المتابعة، وتعرُّف المنح الائتماني الجديد
- ٢) توفير خدمة الاستعلام الذاتي للأفراد والشركات
- ٣) طلب التقارير الائتمانية الخاصة بهم.

مزايا الاستعلام الائتماني للمؤسسات التمويلية والأفراد:

- ١- بيان الالتزامات المترتبة على العميل، وحجم تعاملاته الائتمانية.
- ٢- تعرُّف مدى انتظامه بالسداد في الأوقات المحددة.
- ٣- منح البنوك والمؤسسات المصرفية هامشاً من الأمان في التعامل مع العميل.
- ٤- القدرة على اتخاذ قرار بمنح التمويل في أسرع وقت، وأقل خطورة ممكنة.
- ٥- ضمان الاستمرار الفاعل لموارد البنوك المالية نتيجة التزام العملاء بالسداد.

أذكر مواصفات والعلامات الأمنية للنقد الأردني؟

- ١- العلامة المائية التي تحوي صورة مطابقة لصورة صاحب الجلالة الظاهرة على كل فئة من فئات النقد، إضافةً إلى فئة الورقة كتاباً التي يُمكن رؤيتها عند النظر إلى الورقة بمواجهة مصدر ضوئي.
 - ٢- علامة التطابق؛ إذ يظهر أعلى يسار الورقة تصميم يكتمل شكله عند النظر إليها بمواجهة مصدر ضوئي.
 - ٣- الطباعة البارزة (الحشنة) التي توجد في أماكن مُتعدّدة على وجهي الورقة، ويُمكن تحسسها باللمس.
 - ٤- الهولوجرام (التصوير التجسيمي) الذي يُمثّل شعار المملكة بطباعة بارزة فوقه لفئة الخمسين ديناراً (طبقة فضية لامعة تتضمن فئة ورقة النقد رقمًا، والتاج الملكي)، ويتلوّن بألوان الطيف الزاهية عند إمالة الورقة في اتجاهات مختلفة.
 - ٥- الهولوجرام (التصوير التجسيمي) الذي يُمثّل زخارف طباعة بارزة فوقه لفئة العشرين ديناراً (طبقة فضية لامعة تتضمن فئة ورقة النقد رقمًا)، ويتلوّن بألوان الطيف الزاهية عند إمالة الورقة في اتجاهات مختلفة.
 - ٦- الطبقة المعدنية الفضية اللامعة في صورة زخارف إسلامية لفئة عشرة الدنانير، والأخرى الذهبية اللامعة ذات الشكل الدائري لفئة خمسة الدنانير.
 - ٧- الخيط الأمني المُتقطّع والمتداخل في الورقة الذي يحمل - بصورة مُتكرّرة - عبارة (فئة النقد رقمًا) والخيط الآخر المتصل الذي يُمكن رؤيته بوضوح عند النظر إلى الورقة بمواجهة مصدر ضوئي.
 - ٨- العلامة البارزة التي تتيح للمكفوفين تمييز فئة ورقة النقد، ويُمكن تحسسها باللمس.
- يُذكر أنّ هذه العلامات الأمنية لا تُسهّم فقط في تمييز النقد الحقيقي من النقد المزوّر، وأما يستعان بها أيضا في عمليات التعويض عن النقد المشوّه، مثل: الأوراق النقدية المغسولة، أو الممزّقة.

حالات تبديل أوراق النقد المشوّهة:

لا يُلزم القانون البنك المركزي الأردني بدفع تعويض عن أيّ ورقة نقدية أو مسكوكة شوّهت، وبحق للبنك المركزي الأردني - بحض اختياره، ووفق الشروط التي يُقرّها- أن يدفع قيمة هذه الأوراق والمسكوكات بعد التأكد أنّها غير مُزيّفة.

الحالات التي يُمكن فيها تبديل أوراق النقد المشوّهة بعد تعبئة صاحب العلاقة النموذج المُعتد هذه الغاية:

- ١- إذا كانت ورقة النقد غير مُجزأة، وتحوي الرقمين المتسلسلين نفسيهما يعرض النظر عن حجمها.
 - ٢- إذا كانت ورقة النقد غير مُجزأة، وتحوي أحد الرقمين كاملاً على ألا يقل حجم الورقة عمّا نسبته ٧٠% من حجمها الأصلي.
 - ٣- إذا تألّفت ورقة النقد من جزأين مختلفين في الرقم، يُشكّلان معاً حجم ورقة نقد كاملة؛ شرط أنّ يكون الرقمان المتسلسلان كاملين.
- يستثنى من الحالات السابقة أوراق النقد التي جُرّئت، و أُعيد تشكيلها بأساليب فنية أو احتيالية؛ إذ تحوّل إلى لجنة التعويض عن النقد المشوّه لاتخاذ القرار اللازم بخصوصها، علماً بأنّ أوراق النقد من الإصدارات القديمة الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والمسحوبة من التداول، يُمكن استبدالها مباشرة من صناديق البنك المركزي الأردني ما لم تكن مُزيّفة، أو مُتلاعباً بها.

المسكوكات المعدنية الأردنية:

إذا كانت المسكوكة ثنائية المعدن، فإنّه يُمكن استبدالها في حال وجود الجزء الداخلي الذي يحوي الصورة والفئة بكامل قيمتها، أما في حال وجود إطارها الخارجي فقط فلا يُمكن استبدالها.

متحف النقد الأردني:

أولى البنك المركزي الأردني النقد المتداول في الأردن على مَرّ العصور المختلفة عنابةً فائقة؛ إذ أنشأ متحف النقد الأردني الذي تشمل معروضاته مجموعة من المسكوكات القديمة والحديثة التي كانت مُتداولة في الأردن منذ العهد اليوناني حتى آخر إصدار أردني من المسكوكات، مع التركيز على الحقب الإسلامية، إضافةً إلى إصدارات مجلس النقد الأردني من الأوراق النقدية والمسكوكات، وكذلك إصدارات البنك المركزي الأردني من أوراق النقد، والمسكوكات المتداولة، والمسكوكات والميداليات التذكارية.